نشرة صندوق النقد الدولي

ثارمان شاموغاراتنام، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: تحقيق النمو وتوفير فرص العمل يتصدران أولويات صناع السياسات الاقتصادية حول العالم (الصورة: صندوق النقد الدولي)

مقابلة مع رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

ثارمان شاموغاراتنام، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: تركيزنا على الوظائف والنمو

نشرة الصندوق الإلكترونية
21 إبريل 2013

- ينبغي أن يكون التركيز على النمو والوظائف
- الإصلاحات الهيكلية مطلب حيوي في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة
- سياسة المالية العامة المحسوبة بدقة تدرأ خطر التأثير على ثقة المستثمرين

مع ختام الاجتماعات المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة واشنطن، يغادر صناع السياسات مستشعرين الحاجة الملحة لإعادة تركيز السياسات على النمو القابل للاستمرار وتوفير فرص العمل.

في مقابلة مع معالي ثارمان شانموغاراتنام . نائب رئيس وزراء سنغافورة ورئيس لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية . دعا سيادته البلدان الأعضاء إلى زيادة التركيز على تحديات الأجل المتوسط والطويل، بما في ذلك تحقيق العدالة بين الأجيال، عند صياغة السياسات الاقتصادية.

النشرة الإلكترونية: **معالي الوزير ثارمان، لقد تحدثت منذ لحظات عن ضرورة التركيز بدرجة أكبر على توفير الوظائف وتحقيق النمو. فما هي أهم توصيات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في هذا الصدد؟**

ثارمان: توصية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية هي الاهتمام بالمدى الطويل، وليس المدى القصير فحسب. فلن تتحقق لنا سرعة الإنجاز ما لم تكن لدينا سياسات اقتصادية ينصب تركيزها على المدى طويل. وينبغي أن تركز هذه السياسات ليس على الجوانب التصحيح اللازمة في الاقتصاد الكلي، وإنما على فرص العمل والنمو في المقام الأول.

فالأهم من تحديد حجم العجز المناسب أو حجم التيسير الكمي المناسب، هو تحديد العناصر التي يتألف منها. هل لدينا سياسات داعمة للنمو؟ وهل لدينا سياسات تساهم في خلق فرص العمل . لا سيما للشباب، وهم الفئة المُهملة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة؟

وقد تم اتخاذ قرارات تميل إلى التشدد في أولى مراحل التعافي من الأزمة . وهي جزء لا يتجزأ من المنهج الذي يقضي بتركيز تدابير التصحيح في البداية. أما في المرحلة الراهنة، فقد اتفق الأعضاء الحضور اتفاقاً واضحاً على ضرورة أن يكون التركيز على جوانب التصحيح التي يرجح أن تتيح مزيداً من فرص العمل وتعيد الثقة للمستثمرين من القطاع الخاص.

وهذا يعني أن المسألة ليست مجرد إصلاح مالي، وإنما اختيار النوع المناسب من التدابير الضريبية . مع تجنب زيادة الضرائب إذا كانت تؤثر على ثقة القطاع الخاص، وتجنب تخفيضات الإنفاق إذا كانت تضر بالفئة غير المقصودة في المجتمع. وبالتالي أصبح لدينا الآن رؤية أكثر تمييزاً للسبل التي ينبغي اتباعها في التصحيح وفي التعافي بعد الأزمة.

النشرة الإلكترونية: **ما هو، في رأيك، أهم ما يمكن الخروج به من اجتماعات الربيع؟**

ثارمان: هناك أمران يمكن استخلاصهما من هذه الاجتماعات. الأول هو أن اختلافاتنا لم تكن كبيرة. فقد أجرينا مناقشات طيبة للغاية، وتقاربت وجهات نظرنا على نفس المواقف. وإذا كان لي أن أوجز أهم هذه المواقف، أقول إنها تتعلق بالدور الحيوي الذي تؤديه الإصلاحات الهيكلية في المرحلة المقبلة، والدور الحيوي الذي يؤديه التركيز على مصداقية المالية العامة في الأجل المتوسط، وليس الأجل القصير فقط. فالأجل القصير لا يكون مهما إلا إذا كان جزءاً من مجموعة تدابير متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة.

وقد كان التأييد كبيراً للرأي القائل بضرورة عدم الإفراط في الاعتماد على سياسة واحدة، وخاصة على السياسة النقدية التيسيرية. فهي وإن كانت ضرورية، إلا أنها لن تحقق نتائج إيجابية ما لم يتحقق المطلبان الآخران في نفس الوقت، وهما مصداقية المالية العامة والإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط، ويتعين التعجيل بتنفيذهما.

وينطبق هذا على الاقتصادات المتقدمة، كما ينطبق على الاقتصادات الصاعدة أيضاً . مع تركيز كبير على الحاجة للإصلاحات الهيكلية في حالة الأسواق الصاعدة، حتى تتمكن من تحقيق إمكاناتها الكاملة وتنجح في تحقيق النمو، بل تنجح في رفع إمكانات النمو. وفي حالة الاقتصادات المتقدمة، يتعين التركيز على الإصلاحات الهيكلية لاستعادة أوضاع النمو الطبيعية، وزيادة الإنتاجية، والتوصل إلى طريقة لتوفير فرص العمل، لا سيما للشباب.

النشرة الإلكترونية: **كان التركيز كبيراً في الآونة الأخيرة على معالجة خلل الميزانيات العمومية في القطاعين العام والخاص. وقد استحدثت مفهوماً جديداً في هذا السياق هو "الميزانيات العمومية الاجتماعية". فهل لك أن تفسر ما عنيته بذلك؟**

ثارمان: أمامنا اثنان من التحديات الكبيرة على الجانب الاجتماعي، والجانب الاجتماعي جزء من نسيج السياسة الاقتصادية.

أولاً، هناك قضية متنامية بالغة الخطورة، هي العدالة بين الأجيال. فبالنظر إلى طبيعة مشكلة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة، يتضح أن أكبر مكوناتها . خلال الفترة القادمة التي تتراوح بين 8 و 10 سنوات، وما بعدها . ينتمي بالفعل لقضايا العلاقات الجيلية.

الأمر يتعلق بالالتزامات السياسية التي تم التعهد بها لمن أوشكوا على التقاعد، أي جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك من تقاعدوا بالفعل، والتي يتعين توفير التمويل اللازم لها . لكن الأموال المطلوبة غير متوافرة. فإما أن يتم التوصل إلى سبيل لتخفيض هذه الالتزامات، مع مراعاة الإنصاف في هذا التخفيض، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في حالة الفقراء أو حتى أصحاب الدخل المتوسط، أو التوصل إلى سبيل لزيادة الضرائب. وإذا لم نفكر جيداً في هذه المسألة، قد تكون النتيجة بعيدة تماماً عن الإنصاف سواء ضمن الفئات العمرية الواحدة أو بين الأجيال المختلفة.

هذا تحدٍ كبير. وإذا كنا قد طرحنا هذا السؤال على أنفسنا منذ عشرين عاما، لكنا قد أجبنا قائلين: "فلندع الأصغر سنا يدفعون هذا الثمن، الكبار قد عملوا بجد وخرجوا من الحرب، وهم يستحقون." لكننا إذا طرحنا هذا السؤال الآن، سنجد أنه من غير الواضح ما إذا كان جيل العمالة الأصغر سيكون في حال أفضل ممن يوشكون على التقاعد الآن. ففي بعض البلدان، وعلى المستوى المحلي في بعض المجتمعات الأكبر، ستحصل العمالة الحالية التي تعد صغيرة السن نسبيا على معاشات تقاعد أقل ورعاية صحية أقل، كما أن القيمة الحقيقية لأجورهم لن تكون أفضل بالضرورة من أجور العمالة التي توشك على التقاعد.

علينا إذن أن نتحلى بالصراحة التامة بشأن الخيارات السياسية وهذه الخيارات الاجتماعية.

النشرة الإلكترونية: **تحدث البعض عن تآكل الحوكمة العالمية نظراً لما قررته بعض المناطق من التصرف على أساس منفرد، بإنشاء بنوك التنمية الخاصة بها على سبيل المثال. فما رأيك، وما الذي يعنيه هذا بالنسبة للصندوق؟**

ثارمان: في الأساس، أنا لا أرى في ذلك انعكاساً للمؤسسات الحالية . وإن كان من الواضح إنها يمكن أن تستفيد من إدخال تحسينات على نظام الحوكمة والتمثيل . بقدر ما هو انعكاس للعالم المتغير.

فعالمنا اليوم يكاد يكون متعدد الأقطاب. أعرف أن هذه الكلمة متداولة منذ عدة سنوات، لكن العالم لم يصل بعد إلى مرحلة الأقطاب المتساوية. إنما هو عالم يتسم بأقطاب صاعدة هي المحركات الأساسية وراء النمو. وهي تريد أن تشارك في اتخاذ القرارات، كما تريد أن تتوافر لها أدواتها الخاصة، وترتيباتها الخاصة . ترتيبات التأمين الإقليمية التي لا تعتمد على التأمين العالمي فقط، وترتيبات تمويل التنمية.

وإذا فكرنا في مدى تعقُّد العالم اليوم، نجد أن وجود مؤسسات متعددة الأطراف تخضع لنظام حوكمة كفء هو فكرة لا بأس بها، بحيث تكون عنصراً مكملاً للترتيبات الإقليمية. نرى ذلك في التجارة، ونراه في التأمين المالي. والأوروبيون يجب أن يفعلوا ذلك بسبب الأزمة، لكنه اتجاه سيظل قائماً على المدى الطويل. وقد قمنا بذلك في آسيا بعد الأزمة، وهو اتجاه سيظل قائماً على المدى الطويل أيضاً.

ومن ثم أعتقد أن تحقيق التكامل بين الترتيبات المالية التي يتيحها الصندوق والترتيبات المالية الإقليمية، مثل مبادرة "شيانغ ماي" في آسيا والمؤسسات الأوروبية، هو السبيل لتحقيق عالم يكسب فيه كل الأطراف. فلسنا بصدد مباراة صفرية النتيجة. إنما نحن بصدد تقوية المؤسسات الدولية، والتأكد في نفس الوقت من أن للمؤسسات الإقليمية دوراً معقولاً تؤديه، وهي الملمة بطبيعة مناطقها والقادرة على طلب موارد إضافية أيضاً.

روابط ذات صلة

شاهد الفيديو

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

خطة عمل الصندوق